

واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير الصفة و
ذلك اذا كانت تابعة لمجم منكون غير محصور بتعدد الاستثناء لان
الاستثناء اخرج الشئ من الشئ ولو الا اخرج لوجب حذفه وانما
كان المستثنى منه جمعا منكون غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى
منه لان الجمع المنكون غير محصور كما ان مثلا يجمل ان بيتا وان ثلثة
فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قولنا على لو كان
فيها الهمزة الالف لكانت فالاتباعه للهمزة وما يجمع منكون غير محصور لانه
لو نصب الالف لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الالف لانه نصيب
معناه حينئذ لو كان فيهما الهمزة مستثنى عنهم الالف من السموات والارض
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهمزة غير مستثنى عنهم لزم من ذلك انها نظير
لانه يتحقق بقولنا تعالى لعلنا نعلمهم الا درهما فانها في المستثنى
مع كونها تابعة لمجم منكون غير محصور بقولنا تعالى عاشر الازيد بالرفع
فانه يتعد الاستثناء الا الصفة مع كونها تابعة لمجم منكون غير محصور بقولنا
تعالى جل الازيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعد الاستثناء مع كونها تابعة
لمفرد ويمكن ان يجازى عن الاول بان الدال محصورة في ثلثة من غير انما
اقبل مراتب الجمع فكانت قال تعالى ثلثة الواحدة وعن الثاني بان الجمع المنكون
غير محصور لذاته محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجزئ ولا لزيد والمراد
بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعقد وعن الثالث بان الالف على ان كل
مفرد جاز الاستثناء بحذفه بقولنا تعالى اخذ قديم الجمع لانه ان كان مفردا
جاز الاستثناء بحذفه في بعض الصور وهو المفرد المنفرد وفي جواب الاخر
لانه في بيان انما يتعد الاستثناء عند وجوده مطلقا ولم يتعد
عند عدمه مطلقا وبدل عليه تقدير جمعا غير الصفة فقطن وسوى
ولو ادعوا انهم على مذهب سيبويه بالنصب على الظرفية فقطن مثلا

90
مثلا اذا قلت جئت القوم سوى زيد فكذلك قلت جئت القوم مكان
زيد ولم يسمو فيهما الا بالنصب وكقولنا عز وجل انما جعلنا
وما قصده من أهلها سوى كذا فاعلم وانما قال المصنف هو يد
الجملة انما هو الاكراه بالنصب والجملة هي المرة من مصدر
جاءه اذا سرت فطلق على النخل والشجر انكشاف المثل بالفتح
اعضاها كما انها لفظا كما انها وتكثيرها لما تحبها بالمره نفسها
وعلى الارض ذات الشجره قال الفراء الجملة ما في النخل والقردوس
ما في الكرم فحق المصدر ان يكون ما هو من الفعل المبتدئ للفعل
وانما سميت دار الثوب بهما مع ان فيها ما لا يصف من الثوب
والعصور لما انها من طائفتها وعظم ملامها واصل الناس قد
بيانه اذا ما فعل يمكن خبر الناس وانما قدم المفعول على الفاعل
لانهما بشارت الجملة ولما يعرض بين المستثنى والمستثنى منه
الفاعل بفضله من الكلام وماي المفعول ولانها اهم التقوية
التي مع بان الداخل اليها من اى افراد او تعجيل المره او كذا
لانهما خلقت قبل الالف ان كتابين في محمد والتاسع حبر
باب كان اى الالف الناقصة وهو المستبعد نحوها
قدمها على باب ان تكون على فاعلا وان كان ناقصا بخلاف الالف
فان عامل حرف واسره كما مر خبر المبتدأ في جواز وقوع معرفه
او نكرة مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
وتمتدحها ومن نحو وفي جواز تقديم الجزع الاسم اذا كان ظرفا
والاسم نكرة كما في كان في الدار رجل واذا كان لفظ الجزع
ضمير في الاسم كما في نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم
ان مع صحتها كما في قولنا كان عندى اهلك قائم ومن